النشرة الإخبارية

Sudan Defenders
Sudan Human Rights Defenders Coalition

سـودان ديفنـدرز

النشـــرة الإخباريـــة الشهريـــة | **أبريـــل 2026**

ثلاث سنوات من الحرب...
بين الانهيار الإنساني واتساع الإفلات من العقاب

تمهيـــــــــد

يصدر التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان - سودان ديفندرز - نشرته الشهرية لشهر أبريل 2026، في سياق وطني لا يزال يتسم بتعقيد بالغ نتيجة استمرار النزاع المسلح في السودان، وما يصاحبه من تدهور متواصل في أوضاع حقوق الإنسان واتساع المخاطر التي تواجه المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويأتي هذا العدد امتداداً للجهود التوثيقية والتحليلية التي يبذلها التحالف لرصد الانتهاكات الجسيمة خلال الفترة المشمولة، وفق مقاربة تعتمد المعايير الدولية للتقارير الحقوقية، بما يشمل تحليل الأنماط والانتهاكات المتكررة، وعلى رأسها: القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، والمحاكمات غير العادلة.

كما يولي هذا العدد اهتماماً خاصاً برصد وتوثيق الانتهاكات المنهجية المتصاعدة ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في سياق الحرب السودانية، بما يشمل أنماط الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة، والتضييق الممنهج على الفضاء المدني. ويهدف هذا الرصد إلى إبراز طبيعة الاستهداف المستمر للعاملين في مجال حقوق الإنسان، وتحليل أبعاده البنيوية في ظل تدهور منظومة الحماية واتساع نطاق الإفلات من العقاب، بما يعكس حجم المخاطر التي تهدد العمل الحقوقي في السودان خلال هذه المرحلة الحرجة. كما يسلط هذا العدد الضوء على تصاعد الاستهداف الممنهج للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقييد الفضاء المدني، وتقويض آليات الحماية وسيادة القانون، في ظل بيئة عامة تتسم بتراجع الحريات العامة واتساع الإفلات من العقاب.

ويتضمن هذا الإصدار أيضاً رصداً لعدد من الأنشطة الحقوقية التي نفذها التحالف، من بينها حوارات ومبادرات تناولت أدوار الفاعلين المدنيين في عمليات السلام وفض النزاعات، وأكدت على أهمية تعزيز المشاركة القاعدية في بناء السلام، وتطوير أدوات الإنذار المبكر، ودمج حقوق الإنسان في التعليم، إلى جانب الدفع نحو إصلاحات قانونية ودستورية تعزز سيادة القانون وتحمي الحقوق والحريات الأساسية.

وفي إطار المتابعة المؤسسية، واصل مجلس أمناء التحالف أعماله الدورية، حيث ناقش مستجدات الوضع الحقوقي وتقييم أداء الفترة السابقة، واستعرض أبرز التحديات في السياق الراهن، واعتمد عدداً من الخطط الرامية إلى تعزيز الفعالية المؤسسية وتطوير أدوات الرصد والتوثيق وتحسين جودة الاستجابة الحقوقية خلال المرحلة المقبلة.

كلمـة العـدد

مارس 2026

ثلاث سنوات من الحرب...
بين الانهيار الإنساني واتساع الإفلات من العقاب

يأتي عدد أبريل 2026 من نشرة "سودان ديفندرز" في لحظة فارقة، إذ تدخل الحرب في السودان عامها الرابع منذ اندلاعها في أبريل 2023، وسط استمرار واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والحقوقية في البلاد، وتفاقم الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين، وتآكل منظومة العدالة، واتساع نطاق الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، يواجه المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان بيئة شديدة الخطورة تتسم بالاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة، إلى جانب التضييق المتزايد على الفضاء المدني واستهداف الصحفيين والناشطين، في ظل تداخل النزاع المسلح مع خطاب الكراهية والاستقطاب المجتمعي. ورغم غياب الحد الأدنى من معايير الحماية الفعالة، يواصل المدافعين والمدافعات أداء دورهم بشجاعة ومسؤولية، امتداداً لإرث نضالي راكمته ثورة ديسمبر، بشعاراتها المؤسسة: حرية، سلام، وعدالة. يعتمد هذا العدد على توثيق ميداني وتحليل حقوقي يستند إلى شهادات ومعطيات موثوقة، بهدف إبراز حجم الانتهاكات وتداعياتها الإنسانية والقانونية، وكشف عمق الأزمة البنيوية التي تعصف بالبلاد، بما في ذلك تراجع الثقة في مؤسسات العدالة والحماية. إن استمرار صمود المدافعين والمدافعات في السودان لا يُعبّر فقط عن موقف إنساني، بل يمثل شكلاً من أشكال المقاومة الأخلاقية والقانونية في مواجهة الانهيار، وتأكيداً على أن العدالة والكرامة الإنسانية تظل حقوقاً غير قابلة للتجزئة أو التأجيل.

رئيس مجلس الأمناء

رصد محدث

تصاعد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان

(إعداد 30 أبريل 2026)

تطورات الرصد: مارس – أبريل 2026

اعتقالات ومحاكمات ظالمة داخل النظام القضائي

دنقلا

منيب عبد العزيز – تبرئة علنية بقرار قضائي واضح – محكمة جنايات دنقلا

27 أبريل 2026

في قضية حملت دلالات مهمة وسط سياج قضائي محتقن، أصدرت محكمة جنايات دنقلا بالولاية الشمالية حكماً قضى بقبول دفع الدفوع القانونية التي تمسك بها فريق الدفاع وشطب الدعوى الجنائية الموجهة ضد الناشط الحقوقي والسياسي المعروف منيب عبد العزيز، وذلك استناداً إلى نص المادة (141) من قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991، بعد أن قضت المحكمة بعدم كفاية الأدلة والقرائن التي قدمتها جهة الاتهام لإدانته. وشمل قرار الشطب إسقاط جميع التهم المنسوبة إليه وحظر إعادة رفع الدعوى ذاتها إلا إذا توافرت أدلة جوهرية جديدة لم تكن متوفرة وقت الفصل في الدعوى. وكانت قضية الناشط قد أثيرت في سياق حملة موسعة استهدفته على خلفية تصريحات إعلامية وانتقادات علنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي تناولت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وسير العمليات العسكرية في مناطق النزاع، حيث وجهت إليه النيابة اتهامات ثقيلة تضمنت "نشر أخبار كاذبة" و"التحريض ضد الدولة" بموجب المادتين (51) و(66) من القانون الجنائي، وهي مواد كانت تستخدم في النظام السابق للمساس بكل من يعارض سياسات الدولة.

بورتسودان- السودان

الصحفي عبد المنعم سليمان | مذكرة توقيف واتهامات تصل عقوبتها للإعدام

26 أبريل 2026

أصدرت السلطات القضائية في بورتسودان، في 26 أبريل 2026، مذكرة توقيف بحق الصحفي والناشط عبد المنعم سليمان، متهمة إياه بـ«إثارة الحرب ضد الدولة والإضرار بمصالح البلاد»، وذلك بموجب قرار صادر عن نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة ومكافحة الإرهاب، التي منحته مهلة 72 ساعة لتسليم نفسه. واستندت الاتهامات إلى مواد قانونية ذات طابع أمني تحمل عقوبات صارمة تصل إلى الإعدام. وقد أثارت هذه الخطوة ردود فعل واسعة، حيث وصفتها نقابة الصحفيين ومعارضون بأنها «محاولة ممنهجة لتكميم الأفواه»، في حين اتهم سليمان السلطات بإعادة استخدام ذات القوانين والأدوات التي كانت سائدة قبل ثورة ديسمبر، قائلاً: «لقد سقطوا بالأمس وسيسقطون اليوم وكل جرائمهم وأكاذيبهم ساقطة معهم». ويعكس هذا التطور تصاعد التوتر بين حرية التعبير والسلطة الحاكمة، ويبرز حجم الضغوط والمخاطر التي يواجهها الصحفيون والنشطاء في السودان.

بورتسودان

أبوبكر منصور – تأييد حكم الإعدام في محاكمة مشوبة بانتهاكات – محكمة الاستئناف بسلطة بورتسودان

23 أبريل 2026.

في حادثة أثارت موجة استنكار واسعة في الأوساط الحقوقية والقانونية، أيدت محكمة الاستئناف التابعة لسلطة بورتسودان، في 23 أبريل 2026، حكم الإعدام الصادر بحق المحامي والمدافع البارز عن حقوق الإنسان أبوبكر منصور، بعد أن قضى في الاحتجاز أكثر من 517 يوماً دون محاكمة عادلة. تعود جذور القضية إلى 25 نوفمبر 2024، حين اقتحمت قوة أمنية منزله في مدينة سنجة بولاية سنار واعتقلته دون إبداء أسباب قانونية واضحة، ثم وجهت إليه اتهامات بـ "تقويض النظام الدستوري" و"إثارة الحرب ضد الدولة" و"التعاون مع قوات الدعم السريع". وفي أكتوبر 2025، أصدرت محكمة جنايات سنجة حكمها بالإعدام شنقاً حتى الموت، وهو الحكم الذي جاء ليؤكده قرار الاستئناف الأخير في قضية شابت إجراءاتها مخالفات جسيمة لضمانات المحاكمة العادلة. وأفادت تقارير حقوقية موثقة صادرة عن مجموعة "محامو الطوارئ" بأن الانتهاكات الإجرائية التي شابت المحاكمة تضمنت عدم استكمال سماع الأدلة الأساسية، وغياب فريق الدفاع برمته عن جلسة النطق بالحكم نتيجة عدم إخطارهم رسمياً، إضافة إلى غياب أي تسبيب قضائي واضح يشرح الأسس التي استندت إليها المحكمة في إدانته. كما كشفت التقارير أن أحد أعضاء هيئة الدفاع عن منصور، وهو المحامي البارز أبوبكر الماحي، قد اعتُقل قبل جلسة حاسمة في القضية، وهو ما اعتُبر جزءاً من خطة ممنهجة لتقييد عمل الدفاع وإضعاف قدرة المحامي على الدفاع عن موكله.

الخرطوم (الجريف شرق)

حامد النعيم – محاكمة متطوع إنساني بجريمة لم يرتكبها – الخلية الأمنية المشتركة والمحكمة الجنائية

31 مارس 2026 (مستمر حتى 7 مايو 2026)

تقدم قضية المتطوع الإنساني والطبيب حامد النعيم، أحد أعمدة غرفة طوارئ الجريف شرق، نموذجاً صارخاً لاستهداف العاملين في المجال الإنساني والطبي في خضم الحرب، بعد أن أوقفته قوة أمنية تابعة للخلية الأمنية المشتركة بمحلية شرق النيل في 31 مارس 2026 دون إبراز أمر قبض أو توضيح أي أسباب قانونية واضحة، ليقضي أكثر من 20 يوماً في الاحتجاز داخل منشأة أمنية غير معلومة وفي ظروف تفتقر لأبسط الضمانات القانونية الأساسية. وبعد حملة حقوقية واسعة أطلقتها مجموعة "محامو الطوارئ" وغرف الطوارئ في الخرطوم، أُفرج عن النعيم بالضمان العادي (التزامه بمقر سكنه) في 22 أبريل 2026، لكن الإجراءات الجنائية استمرت

ضده، وفي 26 أبريل عُقدت أولى جلسات محاكمته أمام المحكمة الجنائية بالجريف شرق (حي الهدى) بتهمة خطيرة هي "التعاون مع قوات الدعم السريع"، وهي تهمة لو ثبتت قد تؤدي إلى عقوبات قاسية. ومع ذلك، انتهت الجلسة بتأجيل القضية إلى 7 مايو 2026 بسبب غياب الشاكي والشهود الأساسيين. ويثير هذا التطور مخاوف حقوقية جمة حول تحول القضاء إلى أداة لتصفية الحسابات مع العاملين الإغاثيين، خاصة أن النعيم نفسه كان قد تعرض لانتهاكات متكررة خلال النزاع، لكنه واصل نشاطه الإنساني المنقذ للحياة في واحدة من أكثر مناطق الخرطوم تضرراً من الحرب.

بورتسودان

رحاب مبارك – ملاحقة قضائية بسبب النشاط الحقوقي والتصريحات الإعلامية – نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة

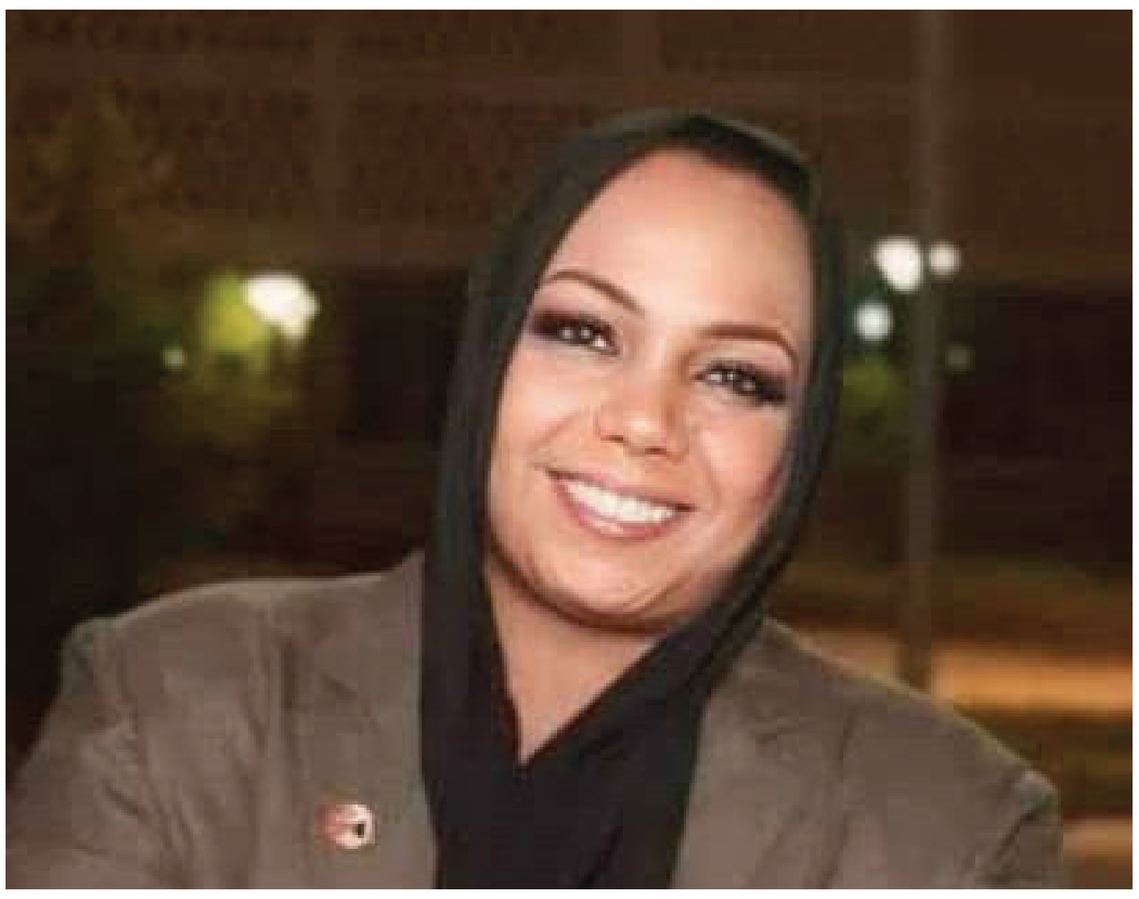

منذ 17 أبريل 2026 حتى 29 أبريل 2026 (مستمرة).

في إطار حملة منظمة لاستهداف المحامين والنشطاء الحقوقيين، باشرت نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة ومكافحة الإرهاب في بورتسودان ابتداءً من 17 أبريل 2026 إجراءات قانونية واسعة ضد المحامية والناشطة الحقوقية البارزة رحاب مبارك سيد أحمد، العضوة في مجموعة "محامو الطوارئ"، وذلك بعد أيام فقط من حلول الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب السودانية. وقد تطورت هذه الإجراءات بوتيرة سريعة وخطيرة: في 18 أبريل أُعلن عن فتح بلاغ جنائي تحت الرقم (2026/50) بناءً على شكوى من جهات أمنية، ثم صدرت مذكرة توقيف بحقها في 20 أبريل مع منحها مهلة 72 ساعة لتسليم نفسها، وأعقبها قرار بنقابة المحامين بفصلها من المهنة في 21 أبريل، قبل أن تصدر النيابة في 27 أبريل قراراً بإدراجها ضمن قائمة تعرف "بالمتهمات الهاربات"، وهو ما يعكس تصعيداً خطيراً في مسار الملاحقة القضائية. وقد وجهت النيابة إلى مبارك اتهامات بموجب المواد (50) و(51) و(66) من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991، وهي مواد تصل عقوبتها إلى الإعدام في حال الإدانة، وشملت الاتهامات "تقويض النظام الدستوري" و"إثارة الحرب ضد الدولة" و"نشر الأخبار الكاذبة والأخبار المضللة". وأفادت المصادر بأن الحملة ضد رحاب المبارك لم تقتصر على الجانب القانوني فقط، بل امتدت لتشمل حملة تحريض وتشويه واسعة على منصات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام الموالية للسلطة. وقد أثارت القضية ردود فعل دولية واسعة، حيث أعربت منظمات مثل "فرونت لاين ديفيندرز" عن قلقها العميق، مؤكدة أن الملاحقة جاءت كنتيجة مباشرة لنشاطها المشروع في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ورصد استخدام أسلحة محظورة في النزاع. وتندرج قضية مبارك ضمن نمط متزايد من استخدام البلاغات الجنائية ذات الطابع السياسي لتجريم العمل الحقوقي السلمي في السودان.

بورتسودان

محمد عزالدين – احتجاز تعسفي وإخفاء قسري متواصل لقرابة العام – سلطة بورتسودان.

من 10 مايو 2025 حتى 30 أبريل 2026 (مستمر منذ 355 يوماً).

في واحدة من أطول قضايا الاعتقال التعسفي في السودان، لا يزال المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان محمد عزالدين رهن الاحتجاز التعسفي داخل سجن بورتسودان لليوم الـ355 على التوالي بعد أن اعتُقل في 10 مايو 2025 في ظل ظروف غامضة لم تعلن عنها الجهات الأمنية. وقد تخللت فترة احتجازه المديدة انتهاكات متعددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، منها الإخفاء القسري في مراحل مبكرة، والتنقل بين أكثر من موقع احتجاز مختلف، وتجديد الحبس بشكل متكرر دون عرضه على قاضٍ حيادي أو تمكينه من محاكمة عادلة. وعلاوة على ذلك، فتحت النيابة ضده بلاغات متأخرة بموجب مواد تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام وفق القانون الجنائي لسنة 1991، مما يضاعف المخاطر القانونية التي يواجهها. ومن الجوانب المثيرة للقلق أيضاً تدهور حالته الصحية بشكل كبير بسبب إصابته بأمراض مزمنة (السكري وارتفاع الدهون) إضافة إلى أمراض أخرى أصيب بها داخل الاحتجاز، في ظل غياب الرعاية الطبية الكافية أو أي متابعة صحية منتظمة. وتشير أحدث المعلومات المتاحة حتى 30 أبريل 2026 إلى استمرار احتجازه دون أي تغيير في وضعه القانوني، فيما تواصل المنظمات الحقوقية مطالبته بالإفراج الفوري عنه أو على الأقل تمكينه من محاكمة عادلة.

الخرطوم (الشقيلاب، جبل أولياء)

مياه النيل مبارك – اعتقال أثناء تغطية صحفية ومحاكمة بتهم خطيرة – جهاز المخابرات العامة

28 مارس 2026.

شكلت حادثة اعتقال الصحفية مياه النيل مبارك واحدة من أبرز انتهاكات حرية الصحافة في الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أوقف جهاز المخابرات العامة التابع لسلطة بورتسودان الصحفية وهي تؤدي واجبها المهني في تغطية امتحانات طلاب المرحلة المتوسطة داخل إحدى المدارس الخاصة في منطقة الشقيلاب بمحلية جبل أولياء بولاية الخرطوم بتاريخ 28 مارس 2026، بالرغم من دخولها المدرسة بناءً على دعوة رسمية من إدارة المدرسة. وما بين لحظة دخولها المدرسة وخروجها منها، مرت الصحفية بتجربة مرعبة استمرت نحو 12 ساعة كاملة، تعرضت خلالها لتفتيش جسدي مهين وتفتيش كامل لهاتفها المحمول وجميع مقتنياتها الشخصية، كما خضعت لاستجواب مطول ومضنٍ تضمن اتهامات خطيرة ليس لها أي علاقة بطبيعة عملها الصحفي، منها "التخابر مع قوات الدعم السريع" و"رفع إحداثيات لأهداف عسكرية"، بالإضافة إلى اتهامها بـ "انتحال صفة صحفية" رغم حملها لبطاقة صحفية رسمية سارية المفعول. وأظهرت التحقيقات تجاوزاً صارخاً للإجراءات القانونية حيث تضمنت أسئلة حول خلفيتها الاجتماعية وأوضاعها الأسرية وقبيلتها، وهو ما اعتبرته لجنة العدالة ونقابة الصحفيين انتهاكاً صارخاً للخصوصية وامتهاناً للحق في حياة شخصية كريمة. وقد تم تدوين بلاغ جنائي رسمي ضدها تحت ذريعة "انتحال الشخصية"، قبل أن يفرج عنها بعد نحو 12 ساعة من الاحتجاز، دون تقديم أي توضيح رسمي من الجهات الأمنية حول أسباب الاحتجاز أو الأسس القانونية للاتهامات.

كسلا

د. علي عمر محمد – إعتقال أكاديمي بسبب منشورات على وسائل التواصل – الخلية الأمنية بولاية كسلا

9 أبريل 2026.

في واحدة من الحالات التي تعكس استمرار تقييد حرية التعبير والنقد السلمي في السودان، اعتقلت الخلية الأمنية بولاية كسلا الطبيب والأكاديمي الدكتور علي عمر محمد في 9 أبريل 2026، وذلك بسبب منشورات له على مواقع التواصل الاجتماعي تضمنت انتقادات علنية موجهة إلى سكرتير والي ولاية كسلا. وأفادت مصادر حقوقية أن عملية الاعتقال تمت باقتحام منزله دون إبراز أمر قضائي، وسط استخدام مفرط للقوة، حيث اقتادته القوة المداهمة إلى جهة غير معلومة ومنعته من التواصل مع أسرته أو محامٍ. وبحسب الإفادات المتداولة، فإنه تعرض لسوء معاملة جسدية ونفسية أثناء التوقيف، كما تعرضت أسرته لضغوط نفسية كبيرة بسبب عدم معرفة مصيره لساعات طويلة. وما زالت ظروف احتجازه وحالته الصحية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير غير معروفة بشكل كامل، حيث تفتقر السلطات إلى الشفافية في الإعلان عن وضعه القانوني أو التهم الموجهة إليه. وتعتبر هذه القضية مثالاً حياً على استمرار تضييق الخناق على الأصوات الأكاديمية والناقدة في ولايات متعددة من السودان، في وقت تشهد فيه البلاد أوضاعاً استثنائية توجب مزيداً من الحريات لا الحد منها.

كاودا، جنوب كردفان -جبال النوبة (مناطق سيطرة الحركة الشعبية – شمال)

نجوى موسى كندة – احتجاز موظفة إنسانية دولية لليوم الـ30 بدون تهمة أو محاكمة – استخبارات الحركة الشعبية

1 أبريل 2026 حتى 30 أبريل 2026 (مستمر).

على الجانب الآخر من المشهد، توثق هذه الفقرة انتهاكاً جديداً يرتكبه طرف النزاع الآخر، حيث تواصل الحركة الشعبية – شمال احتجاز الموظفة الإنسانية الدولية نجوى موسى كندة، وهي موظفة في منظمة Saferworld

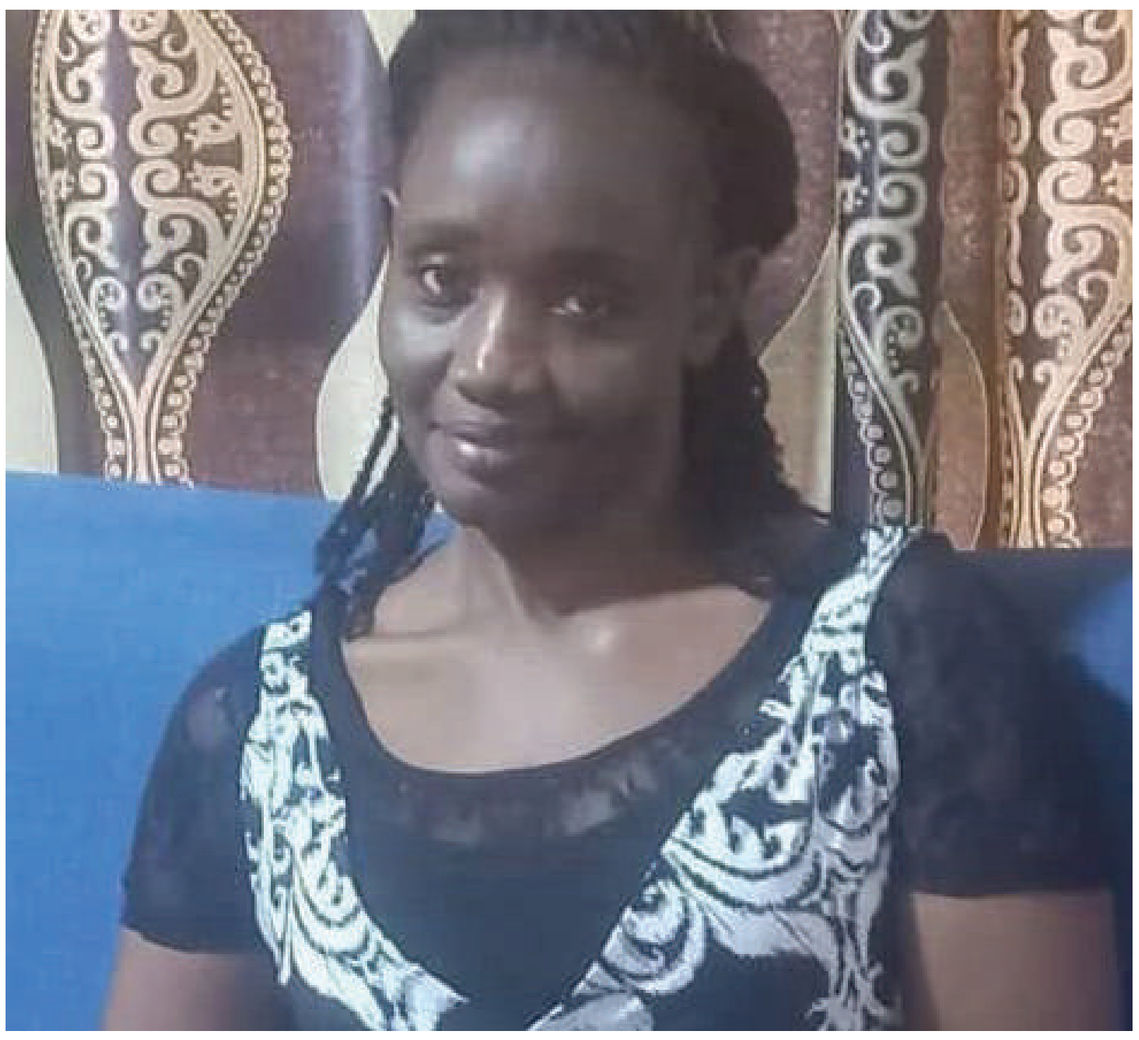

وأيضاً تابعة للأمم المتحدة، وذلك منذ 1 أبريل 2026 بعد أن جرى توقيفها في منطقة توبو ومن ثم نقلها إلى موقع احتجاز غير معلوم في كويا غرب كاودا. وحتى اليوم الـ30 من احتجازها، لا تزال الناشطة الإنسانية رهن الاحتجاز التعسفي دون أن توجه إليها أي تهمة رسمية أو أن تُعرض على أي تحقيق أو محاكمة، في انتهاك صارخ للمعايير الدولية التي تحمي العاملين في المجال الإنساني بموجب القانون الدولي الإنساني. وتعاني المعتقلة من قيود مشددة على التواصل مع العالم الخارجي، حيث لم تتمكن أسرتها من زيارتها سوى مرة واحدة في 13 أبريل، وكانت الزيارة قصيرة ومراقبة بشكل لصيق مما حال دون نقل أدق تفاصيل وضعها الصحي والنفسي، أو تقديم المساعدة القانونية والإنسانية اللازمة لها. وتشير المصادر إلى أن وضعها الصحي قد يكون معرضاً للخطر بسبب عدم تلقيها الرعاية الطبية الكافية وامتناع الجهة الخاطفة عن تقديم الطعام لها بشكل منتظم.

نيالا جنوب دارفور (مناطق سيطرة قوات الدعم السريع)

4 – ناشطات حقوقيات (آمنة إسحق، سلمى آدم، هبة موسى، رنا يعقوب) – احتجاز تعسفي ومتواصل لليوم الـ56 دون تهمة أو محاكمة – استخبارات قوات الدعم السريع

من 5 مارس 2026 حتى 30 أبريل 2026 (مستمر)

في واحدة من أكثر قضايا الاحتجاز التعسفي إثارة للقلق في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، لا تزال أربع ناشطات حقوقيات بارزات وهن آمنة إسحق، سلمى آدم عبدالرحمن، هبة موسى إسماعيل، ورنا يعقوب محمد رهن الاحتجاز داخل سجن نيالا بعد أن داهمت استخبارات قوات الدعم السريع منازلهن في 5 مارس 2026 عقب مشاركتهن في ورشة تدريبية متخصصة حول حقوق المرأة وتمكينها، كانت الورشة تهدف إلى رفع وعي النساء بحقوقهن في مناطق النزاع. وتمت المداهمات بشكل متزامن وبتنسيق كامل بين القوات، مما يشير إلى عملية منظمة مسبقة، حيث اقتادت القوات النساء الأربع إلى جهة غير معلومة في البداية قبل أن تنقلهن إلى سجن نيالا، دون إبراز أي أمر قبض أو توضيح قانوني لأسس الاعتقال. وحتى اليوم الـ56 من احتجازهن، لم توجه إليهن أي تهمة رسمية، كما لم يُعرضن على النيابة أو المحكمة، وتم حرمانهن من أي اتصال منتظم مع أسرتهن أو محامين، وسط تقارير غير مؤكدة عن تعرضهن لظروف احتجاز قاسية قد تشكل انتهاكاً لحقهن في الكرامة الإنسانية. والقضية نموذج صارخ لاستهداف نساء بسبب نشاطهن الحقوقي السلمي في وقت تزداد فيه الحاجة لدعم حقوق المرأة وتمكينها.

الأبيض، شمال كردفان – 5 أساتذة من جامعة كردفان (من بين 11) – اعتقال أكاديميين بسبب الإضراب السلمي – القوات الأمنية (الشرطة والأجهزة النظامية).

من 30 مارس 2026 حتى 30 أبريل 2026 (مستمر لـ5 منهم)

شهدت مدينة الأبيض في 30 مارس 2026 حملة اعتقالات واسعة استهدفت 11 أستاذاً من جامعة كردفان أثناء مشاركتهم في وقفة احتجاجية سلمية داخل كلية التربية ضمن إضراب أكاديمي شامل ومفتوح أعلنته لجنة أساتذة الجامعات السودانية (لاجسو)، الذي قاطعه أكثر من ألف أستاذ جامعي للمطالبة بتحسين الأجور وإجازة الهيكل الراتبي ولائحة شروط الخدمة للمعيدين وأعضاء هيئة التدريس. وضمت قائمة المعتقلين الأولية 11 أستاذاً هم: د. عبدالناصر عبدالرحيم، د. عبيدالله أحمد الحاج، د. حمزة آدم يوسف، د. الفاتح الصديق عبدالفراج، د. مجتبى محمد سلام، د. الزين موسى جمعة، أ. عثمان أحمد خميس، د. عمر الشفيع أحمد، د. محمد المهدي محمد علي، د. الصادق القسيم فرحنا، ود. قاسم أحمد حامد. وبعد ضغوط حقوقية ومفاوضات مطولة، أُفرج في وقت لاحق عن 6 أساتذة من القائمة، وهم عبيدالله أحمد الحاج، الفاتح الصديق عبدالفراج، عثمان أحمد خميس، محمد المهدي محمد علي، الصادق القسيم فرحنا، وقاسم أحمد حامد. ولكن المقلق في التطورات أنه حتى 30 أبريل 2026، لا يزال 5 أساتذة آخرون رهن الاحتجاز التعسفي لدى القوات الأمنية وهم: د. عبدالناصر عبدالرحيم، د. حمزة آدم يوسف، د. مجتبى محمد سلام، د. الزين موسى جمعة، ود. عمر الشفيع أحمد.

تكريمات وإنجازات للمدافعين السودانيين

(مارس – أبريل 2026)

لندن/نيويورك (عالمي)

عيسى دفع الله (صحفي سوداني) – فوز بجائزة "ذا سترينجر" العالمية للصحافة لعام 2026 – مؤسسة The Stringer Foundation بالتعاون مع صحيفة The New York Times

29 أبريل 2026

أعلنت صحيفة The New York Times بالتعاون مع مؤسسة The Stringer Foundation عن فوز الصحفي السوداني المتميز عيسى دفع الله بجائزة "The Stringer Foundation Award" لعام 2026، وذلك ضمن قائمة انتقائية ضمت 25 صحفياً مستقلاً من مختلف أنحاء العالم تم اختيارهم من بين حوالي 800 ترشيح دولي تقديراً لعملهم الصحفي الاستثنائي والمخاطر الكبيرة التي يواجهونها في البيئات عالية الخطورة. وتمنح هذه الجائزة المرموقة للصحفيين الذين يواصلون إنتاج تقارير استقصائية وميدانية جريئة في أصعب الظروف وأخطرها، وتشمل دعماً مالياً يتراوح بين 10 آلاف و100 ألف دولار لتعزيز استمرارية عملهم وحمايتهم المهنية في ظل التهديدات المتزايدة. ومن المقرر إقامة حفل تسليم الجوائز في نوفمبر 2026 بحضور نخبة من أبرز الصحفيين والإعلاميين في العالم. ويعكس هذا التتويج العالمي استمرار الصحفيين السودانيين في أداء رسالتهم النبيلة رغم استهدافهم المتعمد والاضطهاد المنهجي الذي يتعرضون له، حيث واصل دفع الله تغطية الانتهاكات والأوضاع الإنسانية المأساوية من قلب السودان المنكوب بالحرب، مقدماً روايات ميدانية حية عن معاناة المدنيين في مناطق النزاع.

مدريد (عالمي)

عبدالعزيز بركة ساكن (روائي سوداني) – فوز بجائزة حرية التعبير العالمية لعام 2026 – جوائز Commission Optimists

11 أبريل 2026

في 11 أبريل 2026، أعلنت لجنة تحكيم جوائز Commission Optimists السنوية في دورتها الثانية عشرة، عن فوز الكاتب والروائي السوداني البارز عبدالعزيز بركة ساكن بجائزة "حرية التعبير" لعام 2026، وهي جائزة دولية مرموقة تمنح سنوياً للمبدعين الذين استخدموا فنونهم وأقلامهم للدفاع عن حرية التعبير وكشف الظلم والقمع حول العالم.

وجاء هذا التكريم الكبير تقديراً من اللجنة لمسيرته الأدبية الغنية والممتدة على مدى عقود، حيث وظف ساكن الرواية والقصة القصيرة كأدوات فعالة لكشف قضايا القمع السياسي والحروب والنزاعات المسلحة والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون في السودان، متناوباً في أعماله بين قضايا اللجوء، والتهميش الاجتماعي، والعنف الممنهج ضد الفئات الضعيفة والمجتمعات الهشة. وفي حيثيات قرار منح الجائزة، وصفت رئيسة تحرير المجلة المشرفة على الجائزة صوت ساكن الإبداعي بأنه "شهادة قوية ضد الرقابة والظلم وقوة ناعمة لا تُقهر في وجه القمع"، معتبرة أن أعماله تمثل الأنموذج الأكمل للأدب المقاوم الذي يربط بين المتعة الفنية والدفاع عن الكرامة الإنسانية. وأعربت لجنة الجائزة عن أملها في أن ينال بركة ساكن التكريم في حفل يُقام بمتحف الملكة صوفيا في مدريد.

موقفي السياسي أن الناس ما تتكل

مزن أبو عبيدة أحمد النيل

مدافعة عن حقوق الإنسان، مهندسة، باحثة، كاتبة سودانية، وأحد أيقونات ثورة ديسمبر

النشأة والتكوين:

وُلدت مزن النيل في مدينة أم درمان، السودان، في يونيو 1986، لأسرة متوسطة الحال هي الابنة الكبرى لأبوين هما أبو عبيدة وأمها، ولها ثلاثة أشقاء: مسدار، مرين، وملاب. درست الهندسة الميكانيكية في جامعة السودان، وحصلت على شهادة البكالوريوس عام 2009، ثم نالت درجة الماجستير في الإدارة الفنية. عُرفت مزن بمواقفها السياسية الصريحة التي لخصتها بعبارتها الشهيرة: موقفي السياسي أن الناس ما تتكل» وهو شعار لطالما كررته في كتاباتها ونقاشاتها، مؤكدة على أهمية الاعتماد على الذات والنضال الشعبي من أجل الحرية والكرامة. رحلت مزن عن عالمنا في 15 أبريل 2026، عن عمر يناهز التاسعة والثلاثين، تاركة إرثاً نضالياً وفكرياً يليق بحجم التضحيات التي قدّمتها في سبيل حقوق الإنسان في السودان.

المسيرة المهنية والحقوقية بين الهندسة والعمل التطوعي:

عملت مزن لأكثر من عشر سنوات في قطاع المشاريع الهندسية والاستشارات الإدارية، حيث أدارت مشاريع في مجال السلع الاستهلاكية السريعة (FMCG)، وشاركت في تأسيس معهد بحوث السياسات الصناعية، وتطوعت كاستشارية في مركز الأبحاث والاستشارات الصناعية بالسودان. لكن شغفها الحقيقي كان في مجال حقوق الإنسان، حيث بدأت نشاطها الحقوقي المبكر عام 2006، حين أسست وحدة حقوق الإنسان بجامعة السودان ضمن مشروع منظمة «سودو»، وساهمت في إنشاء وحدات مماثلة في جامعات سودانية أخرى. تركّزت جهودها لاحقاً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فأعدّت مبادرات رائدة وبحوثاً علمية نُشرت في دوريات إقليمية ودولية ناقشت ملفات حماية حقوق العمال والسكان الأصليين، ومكافحة الفساد، والحق في السكن والعلاج. وفي عام 2018، كانت مزن في الصفوف الأولى لثورة ديسمبر المجيدة، وشاركت في اعتصام القوى الثورية أمام القيادة العامة، ووثّقت مراحل الثورة وتحولاتها في كتاباتها النقدية، ورفضت أي محاولة لاستغلال الحراك الشعبي لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

الإرث الفكري والمؤسسي والكتابات الخالدة:

لم تكن مزن مجرد ناشطة ميدانية، بل كانت باحثة أكاديمية ومفكرة مؤسِسة. في عام 2021، أسست مركز «استناد» (ISTinaD) – وهو مركز أبحاث في الابتكار

والعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية النافعة للمجتمعات – وشغلت منصب مديرته التنفيذية. كانت باحثة زميلة في المعهد العابر للقوميات (TNI)، وزميلة سابقة غير مقيمة في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP). من أبرز أعمالها البحثية الدراسة التوثيقية «ثورة لم تكتمل» التي أعدتها بالشراكة مع منظمة «ديفند ديفندرز»، ورصدت فيها التحديات الجسيمة التي واجهتها المدافعات عن حقوق الإنسان في السودان بعد ثورة ديسمبر. ونُشرت لها مقالات وتحليلات عميقة في منصات دولية مرموقة مثل African Arguments، TIMEP، Jacobin، MERIP، والجزيرة إنكليزي، إضافة إلى مساهمتها في كتاب «الصحوة العربية: عقد الجماهير»

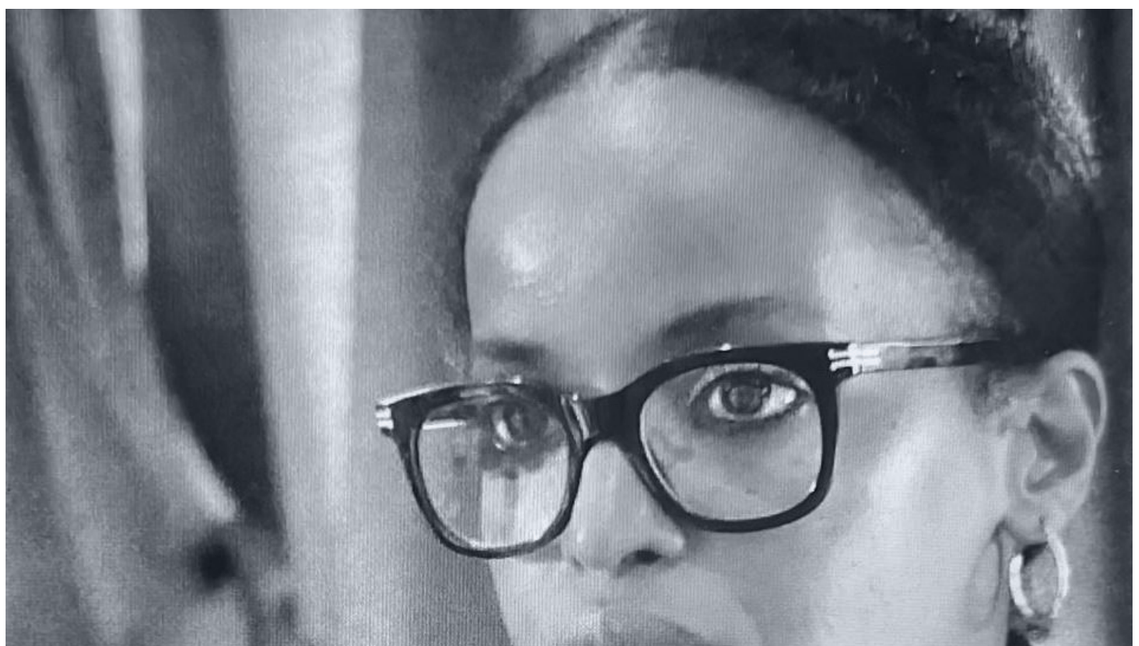

الصادر عن المعهد العابر للقوميات (2021). وقد وصفها زملاؤها بأنها «صوت شجاع لا يُقهَر» و«إنسانة فريدة جمعت بين الدقة الهندسية والعاطفة الحقوقية».

الرحيل المفاجئ والإرث الخالد:

صادف يوم وفاة مزن، 15 أبريل 2026، الذكرى السنوية الثالثة لاندلاع الحرب في السودان – الحرب التي نزحت على إثرها مزن من وطنها إلى الإمارات العربية المتحدة، وظل قلبها ينزف على ما يجري فيه. توفيت إثر أزمة قلبية مفاجئة، في توقيت وُصف بأنه «رمزي ومأساوي»، إذ غادرت الحياة في اليوم نفسه الذي يواصل فيه السودانيون دفع ثمن الحرب بعشرات الآلاف من الضحايا. نعتها جهات حقوقية وسياسية عديدة: المعهد العابر للقوميات الذي قال إن «رحيلها خسارة كبرى للحركة التقدمية»، ونقابة الصحفيين السودانيين التي وصفتها بـ»أيقونة من أيقونات ثورة ديسمبر»، وحركة الاشتراكيين الثوريين التي نعتتها بـ»الصوت الشجاع للحرية والعدالة»، ومبادرة «لا لقهر النساء» التي اعتبرتها «من المدافعات البارزات عن حقوق المرأة» وصفها التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان بأنها إحدى أيقونات ثورة ديسمبر المجيدة . لقد رحلت مزن، لكن إرثها الفكري والبحثي، ومواقفها المبدئية، ودراساتها الرائدة حول استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان، ستبقى منارات تضيء درب الأجيال القادمة، ودافعاً لمواصلة النضال من أجل سودان يسوده العدل والكرامة للجميع.

«رحم الله مزن النيل، فقد كانت حقاً مثالاً نادراً للمثقفة العضوية المنخرطة في قضايا شعبها، والتي آثرت أن تكون صوتاً لمن لا صوت لهم.»

28 أبريل 2026

أبرز أنشطته التحالف السوداني للمدافعين/ت

عن حقوق الإنسان

خلال أبريل 2026

جلسة حوارية حول دور المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في السلام وفض النزاعات – نحو تطوير سياسات داعمة لبناء السلام

كمبالا – 10 أبريل 2026 | سودان ديفندر

نظّم التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان جلسة حوارية بمشاركة نحو 30 منظمة وجهة حقوقية فاعلة، خُصصت لمناقشة وتعزيز دور المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في عمليات السلام وفض النزاعات، في ظل استمرار النزاع المسلح في السودان وتفاقم تداعياته الإنسانية والحقوقية. وقد قدّم المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور شمس الدين ضو البيت ورقة نقاشية بعنوان: «دور المدافعين والمدافعات في السلام وحل النزاعات»، تناولت أدوار المناصرة والحماية وبناء السلام، مع التركيز على ضرورة تطوير هذه الأدوار في سياق الحرب الحالية، وتحويل النقاشات إلى إطار سياساتي عملي يعزز مساهمة المدافعين والمدافعات في جهود السلام المستدام. وشهدت الجلسة نقاشات تفاعلية واسعة بين المشاركين والمشاركات، ركزت على تطوير الورقة لتصبح أساساً لمقترحات سياسات عملية تدعم عمل المدافعين والمدافعات، وتعزز أدوار الشبكات الحقوقية والفاعلين في مجال فض النزاعات وبناء السلام. وأكدت الورقة على الدور التاريخي للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في السودان في توثيق الانتهاكات، خصوصاً في مناطق النزاع مثل جبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق، والمساهمة في الحد من الإفلات من العقاب عبر دعم جهود المساءلة أمام الآليات القضائية الوطنية والدولية، إلى جانب أدوارهم في التدريب الحقوقي، والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان. كما تناولت النقاشات أهمية تعزيز موقع المدافعين والمدافعات في عمليات السلام والتفاوض، وتوسيع مشاركتهم في بناء مسارات السلام، باعتبارهم فاعلين أساسيين في دعم الحريات العامة، ومناصرة الحقوق، ومقاومة الاستبداد، وتعزيز حماية حقوق اللاجئين، إضافة إلى دورهم في التوعية السياسية وتنظيم الحوارات المجتمعية ومواجهة خطاب الكراهية. وشدد المشاركون على أهمية اعتماد مقاربة شاملة لحقوق الإنسان تربط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب تعزيز الشراكات بين المدافعين والمدافعات والشبكات القاعدية للنساء والشباب، ودمج مفاهيم حقوق الإنسان والسلام في التعليم، وتطوير أدوات الإنذار المبكر لرصد التوترات قبل تحولها إلى نزاعات، فضلاً عن الدفع نحو

إصلاحات قانونية ودستورية تعزز سيادة القانون وتحمي الحقوق والحريات الأساسية.

واختتمت الجلسة بالتأكيد على أهمية استمرار مثل هذه المساحات الحوارية لتطوير أدوات المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتحويلها إلى سياسات عملية تسهم في بناء سلام عادل ومستدام في السودان.

نقلة مؤسسية متقدمة: سودان ديفندرز يعتمد سياساته الداخلية المتوائمة مع استراتيجية 2026-2031 لتعزيز الحوكمة

26-27 مارس 2026

في إطار مسار متقدم لتعزيز البناء المؤسسي، أعلن التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان استكمال إعداد واعتماد حزمة السياسات الداخلية المتوائمة مع استراتيجيته للفترة 2026-2031، وذلك خلال اجتماع التقييم المنعقد في 25-26 مارس 2026، حيث جرى عرض السياسات ومناقشتها واجازتها وفق إجراءات تنظيمية معتمدة. وتعكس هذه الخطوة التزام التحالف بتطوير أنظمته المؤسسية، من خلال رفع كفاءة الأداء الإداري والتنظيمي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يعزز قدرته على حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان بكفاءة واستدامة، وبما يتسق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية لعمل المنظمات الحقوقية.

التحالف السوداني للمدافعين يعزز التعاون الإقليمي مع تحالف REDHAC

كمبالا، 24 مارس 2026

عقد التحالف السوداني للمدافعين عن حقوق الإنسان اجتماعًا رفيع المستوى مع تحالف المدافعين عن حقوق الإنسان في وسط إفريقيا (REDHAC)، بمقر التحالف السوداني، في إطار جهود تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات في مجالات الحماية والمناصرة وبناء القدرات. وجاء الاجتماع تماشيًا مع استراتيجية التحالف السوداني التي تركز على تطوير القدرات وتعزيز شبكات العمل والتشبيك الإقليمي. واستعرض الطرفان أنشطتهما ومجالات عملهم، كما ناقشا التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ البرامج والمشاريع الحقوقية في السياقات المحلية والإقليمية. قدّم تحالف REDHAC، الذي يضم ثماني دول في وسط إفريقيا، شرحًا تفصيليًا لهياكله التنظيمية ونطاق عمله، بما في ذلك توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، حماية المدافعين، الحملات الدعائية، وبناء القدرات، مع التركيز على التضامن بين المدافعين والدفاع عنهم في مواجهة التهديدات.

أبرز مخرجات الاجتماع:

- تبادل الخبرات والمعرفة بين التحالفين في مجالات الحماية والمناصرة وبناء القدرات.
- تعزيز التشبيك والتواصل لتطوير آليات عمل مشتركة مع التحالفات الإقليمية والدولية.
- وضع استراتيجيات للتنسيق المشترك لتعزيز فعالية المبادرات الحقوقية والمجتمعية.

أكد المشاركون على أهمية استمرار بناء تفاهم مشترك يركز على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، تطوير القدرات المؤسسية، وضمان تأثير ملموس في السياسات المحلية والإقليمية، بما يعزز قدرة المجتمع المدني على مواجهة الانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان.

رصد القرارات

والمواقف الدولية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في السودان

الاتحاد الأوروبي يعلن دراسة عقوبات إضافية تستهدف اقتصاد الحرب في السودان ويرفض أي حكم موازٍ

22 أبريل 2026

أصدر الاتحاد الأوروبي، في 22 أبريل 2026، بياناً حاد اللهجة في ختام مشاورات مغلقة حول السودان، أعلن فيه عزمه استخدام «جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك الدبلوماسية والتدابير التقييدية، للضغط من أجل السلام في السودان»، studying فرض عقوبات إضافية تستهدف اقتصاد الحرب والمستفيدين منه. ودعا الاتحاد الأوروبي في بيانه جميع الأطراف الفاعلة إلى الانخراط في مفاوضات تهدف إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وأبدى استعداده لدعم أي مبادرة سلام موحدة. كما طالب الجهات الخارجية الفاعلة بالكفّ عن تأجيج الحرب، ودعا إلى توسيع نطاق ولايات المحكمة الجنائية الدولية وحظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة ليشمل كامل البلاد، بدلاً من الاقتصار على دارفور. من جهة أخرى، جدد الاتحاد التزامه بوحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه، رافضاً بشدة «أي محاولة أحادية الجانب لإقامة حكم موازٍ قد يهدد بتقسيم البلاد». وتأتي هذه التطورات بعد أيام من زيارة وفد أوروبي إلى بورتسودان، أعقبتها تصريحات دبلوماسية وصفت بـ«الصادمة» للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثيه، عكست توتراً دولياً متصاعداً حول مسار الأزمة السودانية.

بعثة الاتحاد الأوروبي تصدر بياناً بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الحرب

21 أبريل 2026

أصدر الاتحاد الأوروبي، في 21 أبريل 2026، بياناً بمناسبة مرور ثلاث سنوات على اندلاع الحرب في السودان، أكد فيه أن «معاناة الشعب السوداني لا تزال مستمرة بلا هوادة». وأضاف البيان أن النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع «يدمر الأرواح ويحرم

السكان من تطلعات ثورة 2019/2018». وأدان الاتحاد استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مشدداً على أن العنف الجنسي والجندري المرتبط بالنزاعات يُستخدم كسلاح حرب ويدمر الأفراد والمجتمعات. كما كشف البيان عن حجم التعهدات المالية التي قُدمت خلال مؤتمر برلين، حيث بلغ إجمالي التعهدات 1.5 مليار يورو، بدءً من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بـ812 مليون يورو.

روسيا تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار بريطاني لوقف إطلاق النار في السودان

17 أبريل 2026

استخدمت روسيا، يوم 17 أبريل 2026، حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار بريطاني-سيراليوني في مجلس الأمن الدولي كان يدعو الأطراف المتحاربة في السودان إلى «وقف فوري للأعمال العدائية» والشروع في مفاوضات حول «وقف إطلاق نار وطني». وأدان وزير الخارجية البريطاني، ديفيد لامي، القرار الروسي ووصفه بـ«العار»، متهاماً روسيا بأنها «الجهة الوحيدة التي تقف في طريق توحيد صوت المجلس»، وكرر في كلمته عبارة «عار على بوتين» عدة مرات. من جانبها، اتهمت السفيرة الأمريكية، ليندا توماس-غرينفيلد، روسيا بالوقوف في وجه «إجراءات لإنقاذ الأرواح في أكبر أزمة إنسانية في العالم». وفي المقابل، قال نائب المندوب الروسي، دميتري بوليانسكي، إن القرار يحمل «نكهة استعمارية»، متّهماً بريطانيا بالسعي لحذف أي إشارة إلى «السلطات الشرعية في السودان». وقد رحبت وزارة الخارجية السودانية (سلطة بورتسودان) بالفيتو الروسي، معتبرة إياه «دعماً لوحدة السودان واستقلاله ومؤسساته الوطنية».

الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة تستهدف تجنيد مرتزقة كولومبيين للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع

17 أبريل 2026

فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، في 17 أبريل 2026، عقوبات على خمس شركات وأفراد قال البيان الرسمي إنهم متورطون في تجنيد ونشر عسكريين كولومبيين سابقين للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع في السودان. وجاءت العقوبات بموجب أمر تنفيذي يستهدف الأشخاص الذين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون مسار الانتقال الديمقراطي. وقد كشفت وثائق أممية ودبلوماسية سابقة عن عمليات تهريب ونقل مقاتلين كولومبيين عبر ليبيا ودول مجاورة، في شبكة معقدة تم رصدها في تقارير سابقة لخبراء الأمم المتحدة. ويأتي هذا التصعيد الأميركي في وقت حثت فيه واشنطن طرفي النزاع في السودان على قبول هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر دون شروط.

مؤتمر برلين الثالث: تعهدات بنحو 1.5 مليار يورو وفشل سياسي بغياب بيان ختامي موحد

15 أبريل 2026

في 15 أبريل 2026، بالتزامن مع الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب، انعقد في العاصمة الألمانية برلين المؤتمر الدولي الثالث لدعم السودان، بمشاركة 55 دولة ومنظمة إقليمية ودولية. وشهد المؤتمر تعهدات مالية غير مسبوقة تجاوزت 1.3 مليار يورو (نحو 1.5 مليار دولار) لدعم الاستجابة الإنسانية داخل السودان والدول المجاورة. وأعلن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاماً بقيمة 812 مليون يورو. لكن المؤتمر فشل في تحقيق أي اختراق

سياسي، إذ لم يتمكن المشاركون من إصدار بيان ختامي موحد بسبب خلافات حول صياغات تتعلق بمستقبل مؤسسات الدولة، واكتفوا ببيان منسق للدول المنظمة. في المقابل، نجح المؤتمر في إبراز الصوت المدني السوداني، حيث وقع نحو 40 ممثلاً للقوى السياسية والمدنية على «نداء مدني موحد» يدعو إلى وقف الحرب وفتح مسار سياسي بقيادة سودانية، وشارك ممثلون عن غرف الطوارئ في جلسات نقاش مع الوسطاء الدوليين.

هيومن رايتس ووتش تطالب قادة العالم باتخاذ إجراءات ملموسة لوقف الفظائع في السودان

14 أبريل 2026

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش، في 14 أبريل 2026، القادة المجتمعين في مؤتمر برلين إلى الالتزام بتدابير ملموسة ومحددة زمنياً لحماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة، وذلك في بيان صدر عشية الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب. وأشارت المنظمة إلى أن الحرب دخلت عامها الرابع وسط جرائم حرب واسعة النطاق وتهجير جماعي للمدنيين وتدفق مستمر للأسلحة إلى الفصائل المتحاربة. وأكد محمد عثمان، باحث السودان في هيومن رايتس ووتش، أن «عاماً آخر في السودان شابته جرائم حرب واسعة النطاق»، مشدداً على أن المؤتمر يجب أن يحفز زخماً دولياً لردع الفظائع وتعزيز العدالة وحماية المدنيين، بمن فيهم عاملو الإغاثة المحليون.

بعثتا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحذران من تصاعد الانتهاكات الجسيمة وترفعان تقريراً حول جرائم الحرب

13 أبريل 2026

أصدرت بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، والبعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بياناً مشتركاً في 13 أبريل 2026، حذرتا فيه من تصاعد العنف وارتفاع خطر ارتكاب المزيد من جرائم الفظائع مع اقتراب النزاع من عامه الرابع. وخلصت التحقيقات إلى أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مسؤولون عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بدرجات متفاوتة، شملت عمليات قتل واحتجازات تعسفية وتعذيباً واستخداماً واسع النطاق للهجمات العشوائية، بما فيها الغارات الجوية وهجمات الطائرات المسيرة والقصف في المناطق المأهولة. وأشارت البعثتان إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع كانت ممنهجة بشكل خاص، ووصفتها بأنها «تعكس أسلوب عمل منظماً ومتكرراً، يشمل أعمال النهب والعنف الجنسي والاستهداف على أساس عرقي». كما أكد البيان أن المساءلة عن الجرائم الفظيعة أمر حيوي لمنع وقوع مزيد من الانتهاكات، محذراً من أن الإفلات من العقاب سيواصل التفشي ما لم تتم محاسبة الجناة.

الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه لآليات المساءلة في السودان ويدعو لحماية المدنيين

8 أبريل 2026

أعلن الاتحاد الأوروبي في 8 أبريل 2026 عن استمرار دعمه للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز آليات المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في السودان. وأكد الاتحاد في موقفه المعلن أهمية تفعيل آليات المحاسبة الوطنية والدولية لضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب، بحيث تشمل هذه الجهود جميع الأطراف المتورطة في النزاع دون استثناء، وبما ينسجم مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعا البيان إلى تعزيز حماية المدنيين في مناطق النزاع، واتخاذ تدابير عملية للحد من الانتهاكات المتكررة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإخفاء القسري، والهجمات على البنية التحتية المدنية. كذلك

حث الاتحاد الأوروبي على تفعيل وتنفيذ التوصيات الدولية ذات الصلة بمنع الفظائع الجماعية، والعمل على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى بناء تحالفات لمنع الجرائم الجسيمة.

هيومن رايتس ووتش تدعو القوات المسلحة السودانية لإنهاء الاحتجاز التعسفي والتعذيب في المناطق الخاضعة لسيطرتها

7 أبريل 2026

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، في 7 أبريل 2026، بياناً حقوقياً دعت فيه القوات الأمنية والعسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية إلى الوقف الفوري لممارسات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء معاملة المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وأوضحت المنظمة أنها وثقت أنماطاً متكررة من الاعتداءات تشمل اعتقال مدنيين دون أوامر قضائية، واحتجازهم في ظروف قاسية، إضافة إلى التعذيب الجسدي والنفسي داخل مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية. وقد حذّرت من أن استمرار هذه الانتهاكات قد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مطالبةً السلطات العسكرية بالالتزام الصارم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والإنساني، وضمان الحق في المحاكمة العادلة.

تقرير لمنظمة العفو الدولية: تصاعد الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين بعد ثلاث سنوات من الحرب

5 أبريل 2026

حذّرت منظمة العفو الدولية، في تقرير صدر بتاريخ 4 أبريل 2026، من تصاعد خطير في وتيرة الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين في السودان مع دخول النزاع المسلح عامه الثالث، مؤكدة أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تواصلان شن هجمات مباشرة وعشوائية على المدنيين، إلى جانب ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأشار التقرير إلى أن الانتهاكات شملت القتل العمد، والاغتصاب والعنف الجنسي واسع النطاق، والتعذيب، والإخفاء القسري، والنهب، إضافة إلى تدمير البنية التحتية المدنية وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. كما وثّق التقرير هجمات بارزة من بينها استهداف مخيم زمزم للنازحين في دارفور، والهجمات على مدينة الفاشر، وغارات جوية على مناطق مدنية مثل الأسواق. ودعت المنظمة إلى توسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل كامل السودان، وفرض حظر شامل على توريد الأسلحة، ومحاسبة الدول المتورطة في دعم أطراف النزاع، إلى جانب ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

خبير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجدد الدعوة للحوار والمساءلة

أبريل 2026

جدد خبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، في بيان صدر في أبريل 2026، دعوته إلى إطلاق مسار شامل للحوار السياسي وتعزيز آليات المساءلة، في ظل استمرار النزاع المسلح في البلاد ودخوله عامه الرابع. وأكد الخبير الأممي أن استمرار الأعمال القتالية والانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، يعكس ضرورة ملحة لكسر دائرة العنف المتكررة. وشدد على أن المساءلة عن الانتهاكات تمثل ركيزة أساسية لأي عملية سلام مستدامة، محذراً من أن غياب العدالة سيؤدي إلى إعادة إنتاج النزاع بأشكال مختلفة.

أنماط استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان

الولايات الساخنة:
تفاصيل الانتهاكات حسب المنطقة

1- الخرطوم (العاصمة ومناطق سيطرة الجيش)

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
ملاحقات قضائية بتهم تصل للإعدام	قضية المحامية رحاب مبارك (أُدرجت كهاربة)	نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة
اعتقال متطوعين إنسانيين	حامد النعيم – غرفة طوارئ الجريف شرق	الخلية الأمنية المشتركة
احتجاز وتهديد صحفيين	الصحفية مياه النيل مبارك	جهاز المخابرات العامة

التحليل: تشهد الخرطوم تحولاً في أدوات القمع من المواجهة المباشرة إلى تسييس القضاء، حيث يتم استخدام مواد قانونية فضفاضة (المواد 50، 51، 66 من القانون الجنائي) لتجريم النشاط الحقوقي والإنساني، في سياق يهدف إلى تجفيف منابع العمل المدني.

2 - الدمازين – ولاية النيل الأزرق

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
اعتقال تعسفي جماعي	7 مدافعين عن حقوق الإنسان (منتصف يناير 2026)	الاستخبارات العسكرية
تعذيب جسدي ونفسي	تعرّض المعتقلين لأساليب تحقيق قاسية	وحدات أمنية تابعة للقوات المسلحة

التحليل: تعتبر هذه الحالة نموذجاً للانتهاكات التي تحدث في ولايات الطوق، حيث تمارس القوات النظامية سلطات استثنائية خارج إطار القانون، وتُستخدم "تهم أمنية" فضفاضة لتبرير الاعتقالات.

3 - نيالا – جنوب دارفور (مناطق سيطرة قوات الدعم السريع)

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
احتجاز تعسفي مطول	4 ناشطات حقوقيات (اليوم الـ56 دون محاكمة)	استخبارات الدعم السريع
ابتزاز مالي	اشتراط دفع مبالغ للإفراج عن معتقلين في سجن دقريس	إدارة السجن / القوات المسيطرة
منع التواصل الأسري	حرمان المعتقلات من الزيارات أو الاتصال بمحام	استخبارات الدعم السريع

التحليل: تُظهر الانتهاكات في نيالا نمطاً من الاحتجاز خارج القانون، حيث تُحتجز المدافعات لشهور دون تهمة، في انتهاك صريح للمادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

4 - الفاشر – شمال دارفور

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
اختطاف واحتجاز داخلي	صحفيون ونشطاء مجتمع مدني	قوات الدعم السريع
تهديد بالقتل	تهديدات مباشرة لنشطاء يوثقون الانتهاكات	عناصر موالية للدعم السريع
استهداف مقرات منظمات	مداهمة وتدمير مكاتب حقوقية	قوات مسلحة تابعة للدعم السريع

التحليل: مع سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر (فبراير 2026)، تحولت المدينة إلى بيئة شديدة الخطورة، حيث تمارس المليشيا سياسة الأرض المحروقة بحق النشطاء والصحفيين، وتُعتبر حالات الاختفاء القسري والتهديد بالقتل جزءاً من نمط متكرر.

5 - بورتسودان (المقر المؤقت للحكومة)

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
ملاحقات قانونية ضد إغاثيين	قضية الصيدلي أحمد شفاء	النيابة العامة / الأجهزة الأمنية
احتجاز تعسفي طويل	المحامي محمد عزالدين (اليوم الـ355 – منذ 10 مايو 2025)	سلطة بورتسودان
إخفاء قسري	مراحل احتجاز غير معلنة لبعض المعتقلين	أجهزة أمنية تابعة للحكومة

التحليل: في بورتسودان، تستخدم الحكومة قوتها القضائية والإدارية لاستهداف الأصوات الناقدة، وتُعتبر قضية عزالدين أطول حالة احتجاز تعسفي موثقة في هذه الفترة، وتكشف عن وجود شبكة معتقلات سرية.

6 - الأبيض – شمال كردفان

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
اعتقال أكاديميين بسبب إضراب سلمي	5 أساتذة لا يزالون محتجزين من أصل 11	القوات الأمنية / الشرطة
تقييد الحريات الأكاديمية	فض وقفات احتجاجية داخل الجامعات	الأجهزة النظامية

التحليل: تعكس هذه القضية استهداف الحريات الأكاديمية والنقابية، حيث يُعتبر الإضراب عن العمل حقاً مشروعاً، لكن السلطات تعاملت معه كجريمة أمنية، في انتهاك للمادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (حق التنظيم النقابي).

7- كاودا – جنوب كردفان (مناطق سيطرة الحركة الشعبية – شمال)

نوع الانتهاك	أمثلة موثقة	الجهة المنتهكة
احتجاز موظفة إنسانية دولية	نجوى موسى كندة (اليوم الـ30 دون تهمة)	استخبارات الحركة الشعبية – شمال
حرمان من التواصل الأسري	زيارة عائلية واحدة فقط تحت رقابة شديدة	قوات الأمن التابعة للحركة

التحليل: تُظهر هذه القضية أن انتهاكات حقوق الإنسان ليست حكراً على طرف واحد، بل تمارسها أيضاً فصائل مسلحة أخرى، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني الذي يكفل حماية العاملين في المجال الإنساني.

مؤشر المخاطر الإجمالي (أبريل 2026)

المنطقة	مستوى الخطر	الاتجاه	أبرز الفئات المستهدفة
الخرطوم	مرتفع جداً	تصاعد	محامون، متطوعون إنسانيون
الدمازين	مرتفع	تصاعد	مدافعون عن حقوق الإنسان
نيالا	مرتفع جداً	مستقر	ناشطات حقوقيات
الفاشر	مرتفع جداً	تصاعد حاد	صحفيون، نشطاء مدنيون
بورتسودان	متوسط إلى مرتفع	تصاعد	مدافعون، إغاثيون
الأبيض	متوسط	مستقر	أكاديميون
كاودا	متوسط	تصاعد	عاملون إنسانيون دوليون

توصيات النشرة

سودان ديفندرز (أبريل 2026)

استناداً إلى خريطة المخاطر أعلاه، تدعو شبكة «سودان ديفندرز» كافة الأطراف المعنية (محلية، إقليمية، ودولية) إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً: وقف الانتهاكات وحماية المدنيين والمدافعين:

- الوقف الفوري لجميع أشكال الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب في جميع مناطق النزاع، دون استثناء.

- ضمان حماية عاجلة للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المحامين، الصحفيين، الأكاديميين، والمتطوعين الإنسانيين.

- وضع إجراءات واضحة لمنع استهداف العاملين في المجال الإنساني والحقوقي أثناء النزاع، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاك بحقهم.

ثانياً: ضمانات المحاكمة العادلة واستقلال القضاء

- مراجعة جميع القضايا ذات الطابع السياسي أو الأمني لضمان احترام معايير المحاكمة العادلة، وإلغاء الأحكام الصادرة في غياب الدفاع.

- الإفراج الفوري عن المحتجزين تعسفيا (مثل محمد عزالدين، الأساتذة الخمسة، والناشطات الأربع)، أو إعادة محاكمتهم أمام محاكم مدنية مستقلة.

- وقف استخدام مواد قانونية فضفاضة (مثل «تقويض النظام الدستوري»، «إثارة الحرب ضد الدولة»، «نشر أخبار كاذبة») لتجريم العمل الحقوقي السلمي.

ثالثاً: المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب

- إنشاء أو تفعيل آليات تحقيق مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من جميع الأطراف، بما فيها حالات الاغتصاب والعنف الجنسي والإخفاء القسري.

- التعاون الكامل مع الآليات الدولية، وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، وتوسيع نطاق ولايتها لتشمل كامل الأراضي السودانية.

- ضمان محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة دون استثناء، مهما كانت مواقعهم أو انتماءاتهم.

رابعاً: حماية الفضاء المدني وحرية التعبير

- وقف جميع أشكال التضييق على العمل المدني والإعلامي، بما في ذلك منع المداهمات وإغلاق المكاتب.

- إنهاء الملاحقات القضائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بسبب نشاطهم المهني أو آرائهم المشروعة.

- ضمان حرية الصحافة وحماية الصحفيين من الاعتقال أو الاستهداف أو التشهير.

خامساً: حماية النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان

- اعتماد تدابير خاصة لحماية المدافعات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتوفير ملاذات آمنة.

- إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات الحماية والمساءلة، وضمان تمثيل النساء في آليات الرصد.

- توفير آليات دعم نفسي وقانوني للضحايا، مع ضمان السرية وعدم الوصم.

سادساً: تعزيز حماية العمل الإنساني

احترام حياد واستقلالية العاملين في المجال الإنساني، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن.

- وقف الاعتقالات أو الملاحقات بحق المتطوعين والعاملين في غرف الطوارئ والمنظمات الإغاثية.

- ضمان بيئة آمنة لتقديم المساعدات والخدمات الأساسية، وعدم استهداف المستشفيات والإسعافات الأولية.

سابعاً: تعزيز دور المجتمع الدولي

- توسيع نطاق التحقيقات الدولية حول الانتهاكات في السودان، ودعم بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

- فرض تدابير ضغط على الأطراف المنتهكة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عقوبات اقتصادية مستهدفة وحظر سفر.

- دعم آليات حماية المدنيين وتوثيق الانتهاكات ميدانياً، من خلال تمويل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

ثامناً: تعزيز أدوات الرصد والإنذار المبكر

- تطوير نظم إنذار مبكر لرصد تصاعد الانتهاكات في المناطق الهشة، ونشرها بشكل دوري لصناع القرار.

- دعم شبكات المدافعين في جمع البيانات والتوثيق الآمن، وتدريبهم على استخدام تقنيات الحماية الرقمية.

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية موثقة للانتهاكات، تكون متاحة للجهات القضائية والمحلية والدولية.

نبذة تعريفية

سودان ديفندر: هو التحالف المدني للمدافعين عن حقوق الإنسان في السودان، الذي تأسس أول مرة عام 2009 وأُعيد تأسيسه في يونيو 2022 في العاصمة الأوغندية كمبالا عبر اعتماد إعلان كمبالا. يضم التحالف حالياً 47 منظمة حقوقية، ويعمل على تمكين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الدعم القانوني والنفسي واللوجستي، والتدريب وإجراء البحوث، ورصد وتوثيق الانتهاكات، والمناصرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. يقوم التحالف بأنشطته وفق قيم الاستقلالية، والشفافية، واحترام كرامة الإنسان، ويعزز العمل الجماعي والتضامن بين مدافعي حقوق الإنسان في السودان وخارجه، ويقع مقره في كمبالا، أوغندا.

Sudan Defenders
Sudan Human Rights Defenders Coalition

Sudan Defenders

Sudan Human Rights Defenders Coalition

Contact: **للتواصل:**

Head Office: Human Rights House, Plot 1853, John Kiyingi Road,Nsambya, Kampala.

sudandefenders.org

info@sudandefenders.org

@SudanDefenders